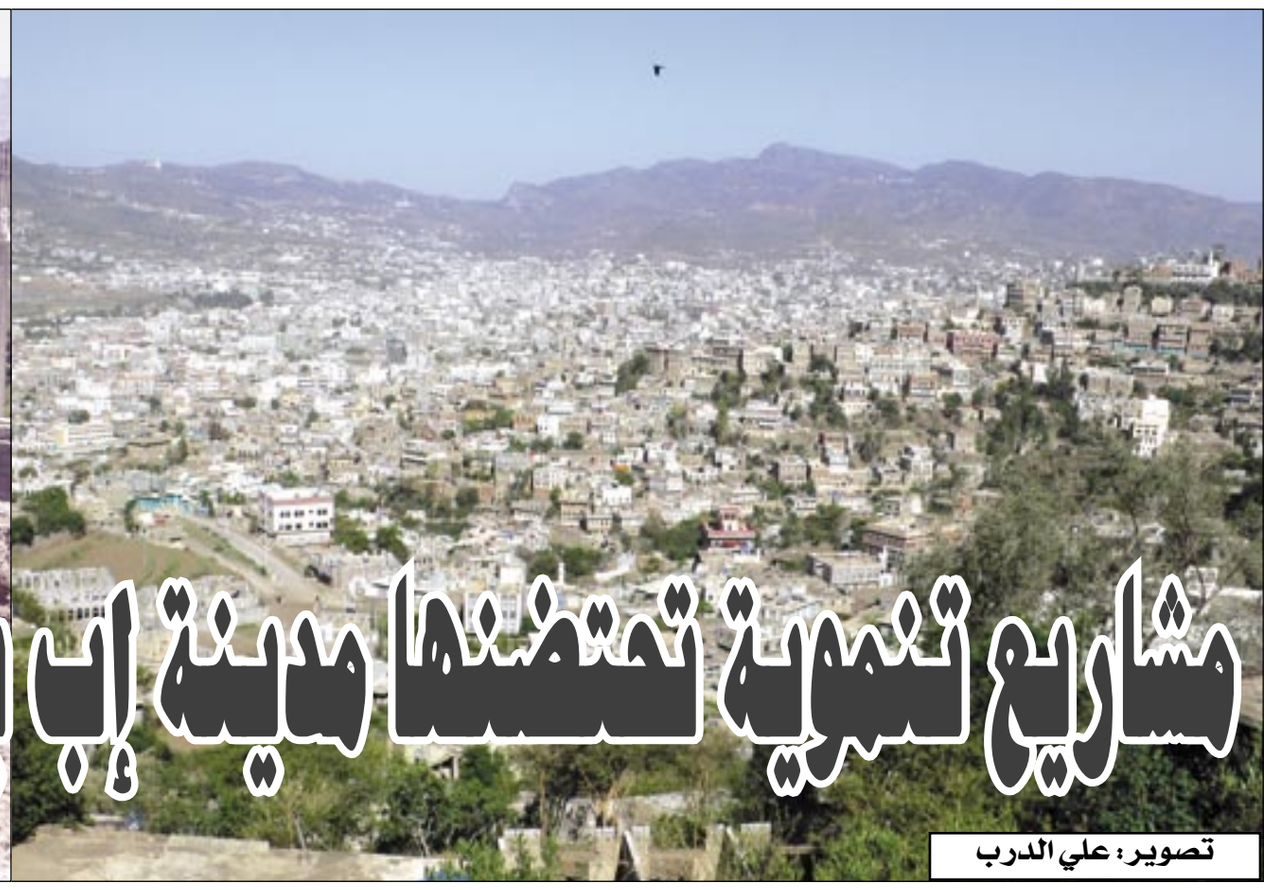

مشاريع تنموية تحتضنها مدينة إب بمناسبة العيد الوطني السابع عشر

تصوير: علي الدرب

من خلال مشاركتنا في القافلة الاعلامية التي نظمتها اللجنة الاعلامية باللجنة الفرعية للاحتفالات بمحافظة إب والتي جاءت مديريات المشنة – الظهار – يريم – الرضة – السدة – النادرة – جبلة – بعدان بهدف الاطلاع على المشاريع التي تنفذ في مديريات المحافظة بمناسبة العيد الوطني الـ 17 لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة .. تمكنا من رصد بعض المشاريع الجاري تنفيذها في تلك المديريات على النحو الآتي :

تحقيق/فؤاد أحمد الليكي/ فؤاد أحمد السميعي

دائري الدليل

يمثل هذا المشروع أهمية كبيرة لأنه سيعمل على حل كافة الاشكاليات المرورية داخل منطقة الدليل ويسهل عملية انتقال المسافرين القادمين الى محافظة إب عن طريق صنعاء – ذمار – إب حيث لا زالت تتواصل أعمال تنفيذ هذا المشروع الذي يبدأ من أسفل منطقة سمارة وينتهي بمنطقة سوق السبت بطول 9.5 كلم بتكلفة 1.019.709.036 ريالاً وقد بلغت نسبة الانجاز في المشروع 80%.

طريق السحول

ومن مشروع توسعة طريق السحول المدخل الشمالي لمدينة إب الاعمال في الجزيرة الوسطية ما زالت تتواصل بوتيرة عالية حيث بلغت نسبة الانجاز في المشروع 80% ويبلغ طول الطريق المستهدف توسعتها 7.2 كلم بتكلفة 490.813.226ريالا.

طريق مشورة

كما يجري استكمال توسعة المدخل الغربي لمدينة إب طريق مشورة بطول 3 كلم تكلفة 214.000.000 ريال بالاضافة الى توسعة الخط الثاني في طريق مشورة بطول 2.775 كلم تكلفة 196.000.000 ريال وقد بلغت نسبة الانجاز في هذا المشروع 40%.

الدائري الغربي لمدينة إب

يبدأ هذا الخط من منطقة السحول وينتهي في منطقة شبان حيث طوله 19.5 كلم وبتكلفة اجمالية 1.702.489.514 ريالاً ويمثل هذا المشروع أهمية كبيرة كونه سيحل كافة الازدحامات المرورية التي تواجهها المحافظة نتيجة مرور المسافرين من محافظة صنعاء الى محافظة تعز والعكس وقد بلغت نسبة الانجاز في هذا المشروع 85%.

صيانة شوارع عاصمة المحافظة

كما لا زالت تتواصل صيانة الشوارع الداخلية لعاصمة المحافظة بتكلفة 203.000.000 ريال وبلغت نسبة الانجاز 85%.

المدخل الشمالي لمدينة إب

كما تتواصل أعمال الشق وبتعبيد ولزفلتة في هذا المشروع البالغ طوله 2.2 كلم وبتكلفة اجمالية 455.732.966 ريالاً وبلغت نسبة الانجاز 80%.

مديرية الظهار

وتتواصل في مديرية الظهار عملية تجهز المشاريع التي سيتم افتتاحها ووضع حجر الاساس لها احتفاء بالعيد الوطني الـ17 .

وقد أوضح الأخ / علي عبدالله البعداني مدير عام المديرية أن اجمالي عدد المشاريع في البرنامج الاستثماري 37 مشروعاً بتكلفة اجمالية 206.620.000 ريال منها 18 مشروعاً في مجال التربية والتعليم بتكلفة 118.437.000 ريالا و 5 مشاريع في مجال الصحة بتكلفة 24.000.000 ريال و 10 مشاريع في مجال الاشغال العامة بتكلفة 57.433.000 ريال و 3 مشاريع في مجال الزراعة بتكلفة 2.750.000 ريال ومشروع في مجال الشباب والرياضة بتكلفة 4.000.000 ريال مشيرا الى أن هذه المشاريع بتمويل محلي أما المشاريع الممولة مركزياً فهي المعهد الاداري بمبلغ 5.660.000 ريال والداخلية بمبلغ 167.597.000 ريال والمعهد الزراعي 80.000.000 ريال والصحة والسكان بمبلغ 36.010.000 ريال والمعهد الصحي بمبلغ 4.762.200 ريال والاشغال العامة 57.096.000 ريال والاوقاف والارشاد 400.000.000 ريال والكهرباء 120.000.000 ريال والمياه والصرف الصحي 122.000.000 ريال وشركة النفط 315.000.000 ريال والبريد 24.102.000 ريال والتكلفة الاجمالية للمشاريع المركزية بلغت 1.220.227.000 ريال .

وأكد أن الخطة الاستثنائية للمديرية تضمنت وصف وسفلتة شوارع السبل بتكلفة 218.716.600 ريال وشوارع عسم 195.138.000 ريال وشارع 16 جوبلة بتكلفة 105.004.000 ريال ورصف وسفلتة شارع 24 جامع الرحمن الى الدائر الغربي 61.609.850 ريال وتوسعة شارع بعدين مشورة 196.000.000 ريال وشارع النيابة الجديدة 93.840.464 ريال وشارع السرويس 144.330.920 ريال وصيانة شوارع المدينة 203.000.000 ريال ورصف الجزر والبلاط في شوارع المديرية بتكلفة 191.761.800 ريال وعمل مجاري للسيول بتكلفة 181.896.847 ريالاً ومجسمات جمالية بتكلفة 25.000.000 ريال ومشاريع الامن 73.000.000 ريال ورصف شوارع السبل بمبلغ 377.124.400 ريال وزفلتة الخط الدائري 40 بمبلغ 222.638.480 ريال سفلتة الدائري 30 يضم اربع مديريات 1.177.511.880 ريال وإنارة المجموعة الخامسة 123.442.100 وإنارة المجموعة السادسة 71.345.500 ريال وإنارة الدائري الغربي 30 بتكلفة 305.834.568 ريال سكن حيث المحافظ عمل اضافي 41.000.000 ريال وبناء دور ثالث مبنى المحافظة 76.000.000 ريال .

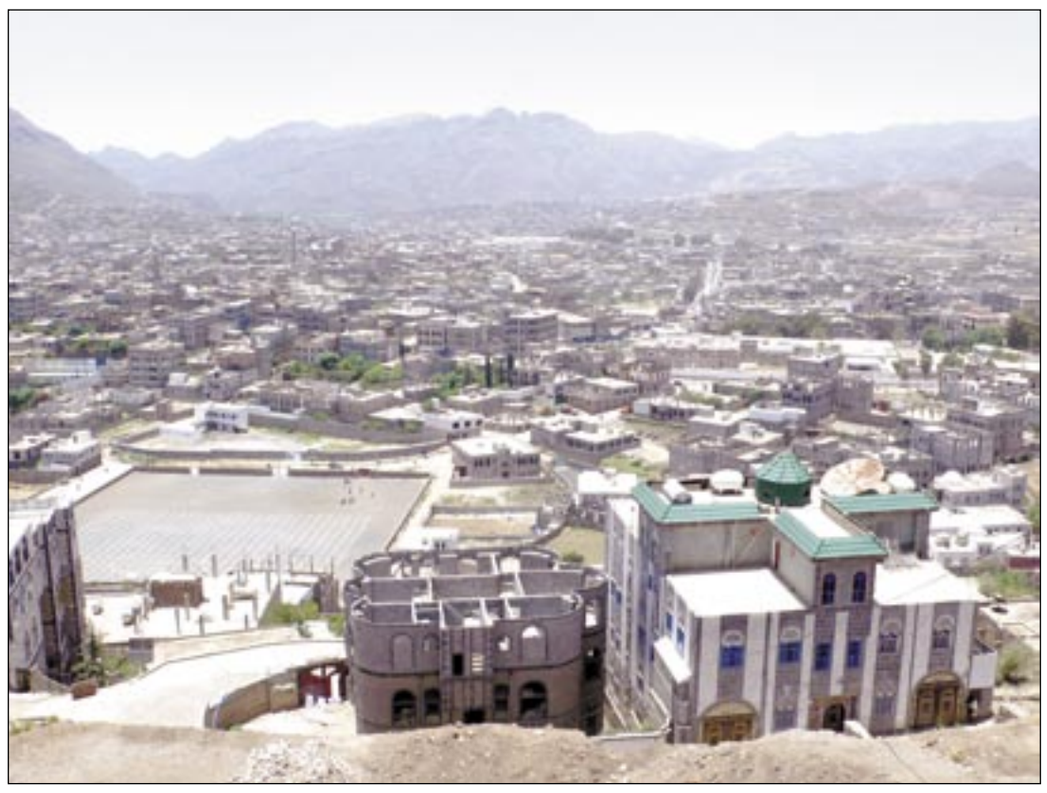

مديرية المشنة

فيما تتواصل أعمال الرصف لبعض شوارع مديرية المشنة وقد وضع الأخ / عتبدالعزيز الرباطي مدير عام المديرية بأنه يتم حالياً استكمال سفلتة شارع محطة الدعيس حتى مفرق جبلة بتكلفة 110.516.400 ريال ورصف وسفلتة الخط الداري الشرقي من منطقة السحول وحتى خط بعدان بتكلفة 1.065.0430.200 ريال ورصف حجري وفرساني ودران سائدة بمنطقة المعقبة 105.961.000 ريال ورصف شوارع وادي ذهب ودار الشرف – المرحلة الثانية 184.630.000 ريال وتصريف سيول منطقة الشعاب مع الرصف الحجري والخرساني بتكلفة 235.420.000 ريال وبناء فصول اضافية في مدرسة الميثاق بمنطقة المقصارة بمبلغ 107.833.146 ريال وتأثيث مستشفى الامومة والطفولة 600.000.000 ريال .

مديرية الرضة

فيما أوضح الأخ / صالح مصلح حيدر مدير عام مديرية الرضة بأن الرضة كغيرها من مديريات المحافظة حظيت بالعديد من المشاريع حيث يتواصل استكمال تنفيذ المشاريع التي سيتم افتتاحها ووضع حجر الاساس لها بمناسبة العيد الـ17 من اهمها رصف شوارع مركز المديرية بمبلغ 390.033.778 ريالا وحفر بئر ارتوازي في بيت مغنيز بمبلغ 9.450.000 ريال وحفر بئر في منطقة ذي اشرع بمبلغ 9.100.000 ريال ومنطقة امعاين بمبلغ 9.100.000 ريال ومنطقة حجل بمبلغ 9.100.000 ريال ومنطقة منجر 6.750.000ريال وكذا سفلتة الخط الدائري الشرقي للمديرية 390.033.778 ريال .

مؤكد بأن البرنامج الاستثماري للمديرية قد تضمن مشاريع في مجال التربية والزراعة والصحة بمبلغ 56 مليون ريال .

مديرية يريم – وادي بنا-

فيما أوضح الأخ / خالد الشيبة مدير عام مديرية يريم أنه يتم حالياً تنفيذ العديد من المشاريع بمناسبة بعيد الـ 17 من أهمها رصف الشوارع الداخلية لمركز المديرية بمبلغ 166.900.270 ريالا ومشروع مياه ولمان بمبلغ 5.000.000 ريال وحفر أبار في منطقة سحر القلقة بمبلغ 5.400.000 ريال ومنطقة بلسان ومدة ضخ بمبلغ 3.600.000 ريال ومنطقة الشكامين بمبلغ 5.400.000 ريال ومنطقة العفة بمبلغ 5.400.000 ريال ومنطقة قرية العماري بمبلغ 5.400.000 ريال بالاضافة مشروع مجمع التربوي كتاب بمبلغ 87.169.673 ريال والمجمع التربوي يريم 85.842621 ريال وكذا تأهيل مركز صحي – مستشفى ريفي– بمبلغ 150.000 دولار وتأهيل مركز صحي بني عمر بمبلغ 150.000 دولار وتأهيل مركز صحي فودان بمبلغ 130.000 دولار وبناء 6 فصول + إدارة + مخزن + سور لمدرسة ذمران للبنات بمبلغ 120 ألف دولار وبنا 6فصول + إدارة + خزن+ سور لمدرسة عراس بمبلغ 99 ألف دولار وكذا مشروع مياه حنقل – خزانات + غرفة ضخ + سبكه 29 ألف دولار .

مديرية السدة –ظفار –

كما أوضح الأخ / نبيل العواضي مدير عام مديرية السدة أن المشاريع الجاري تنفيذها في المديرية هي بناء جسران لمدخل ومخرج مركز المديرية بأكثر من 661 مليون ريال وكذا ورصف شوارع مركز المديرية بمبلغ 182.075.000 ريال وحفر بئر ارتوازية في منطقة وادي حجاج بمبلغ 5.000.000 ريال ومشروع مياه بيت المقالح بمبلغ 5.400.000 ريال

نظام التأديب الوظيفي

وسيلة من وسائل إدارة الالتزام

ورقة مقدمة إلى ورشة "إدارة الالتزام- الطريق نحو التميز والنجاح"

الوظيفة العامة رسالة نبيلة، ولا يتجلى هذا النبل في عائدها المادي أو المعنوي على الموظف العام،فحسب،بل وفي ضرورتها للمجتمع.لذلك حظيت بعناية الباحثين في العلوم الاجتماعية كعلماء الإدارة والقانون وغيرها.

كما عُنيت بها الدولة من حيث تنظيمها الدستوري والقانوني ناهيك عن جهودها في تطوير الوظيفة العامة عن طريق الدراسات والندوات الداخلية والخارجية.

والمتأمل في المئة السنة الفارطة،يلحظ التطور المذهل في مجال الوظيفة العامة وما يقترن بها من مجالات مثل أنظمة المعاشات والضمانات القانونية الأخرى لأداء الوظيفة في ظل أجواء تتسم بالاستقرار لما لذلك من أثر في تطور الوظيفة ومن ثم تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتقنياً.

ومجال الوظيفة العامة واسع باتساع الحياة ذاتها،وهذا البحث اقتصر على دراسة "الانضباط واستخدام الوسائل التأديبية كنظام لإدارة الالتزام" وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول:مجالات وأسباب المخالفات الإدارية والمالية
المبحث الثاني:أخلاقيات الوظيفة العامة
المبحث الثالث:تعريف النظام التأديبي وأهدافه
المبحث الرابع:ضمانات العقوبة التأديبية

د.يحيى قاسم علي سهل
أستاذ القانون العام المساعد /كلية الحقوق–جامعة عدن

المبحث الأول

مجالات وأسباب المخالفات الإدارية والمالية

أولا:التمييز بين المخالفات المالية والإدارية:

تختلف المخالفة المالية عن المخالفة الإدارية في أن المخالفة المالية مسلك مخالف لقاعدة مالية مقررة.

وقد تكون القاعدة المالية مقررة في الدستور أو القوانين أو اللوائح كما تتضمنها تعليمات عامة واجبة الإتباع فيلتزم بها مصدر هذه التعليمات،وكذلك المخاطب بها أما المخالفة الإدارية فهي ليست محددة حصراً ونوعاً بل مردها إلى خلال الموظف بواجباته الوظيفية أو الخروج على مقتضياتها،والواجبات الوظيفية لم يرد بها حصر، ولكنها قد ترد في تشريعات مختلفة ومثال تلك المخالفات ما نص عليه قانون الخدمة المدنية من وجوب أن يؤدي الموظف بنفسه ما يناط به من عمل وأن ينفذ ما يصدره إليه رئيسه من أوامر بدقة وأمانة ، وغير ذلك مما تضمنته اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية ولائحة الجزاءات والمخالفات المالية والإدارية وغير ذلك مما تضمنته لوائح التأديب المختلفة .

وإذا كانت المخافات المالية تمثل إخلال الموظف بقاعدة مالية مقررة فإن المخالفة الإدارية هي إخلال بواجب وظيفي من الواجبات الملقاة على عاتق الموظف قانونا،ولم يترتب عليها ضرر مالي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومثالها،أداء العمل بالدقة والأمانة،واحترام مواعيد العمل الرسمية،وصيانة المعدات والأدوات والدفاتر،والمحافظة على كرامة الوظيفة والإبلاغ عن تغيير المسكن والحالة الاجتماعية،وعدم إفشاء أسرار العمل،وعدم الاحتفاظ بأصول الأوراق،وعدم مزاولة الأعمال التجارية،وعدم قبول أي منحة مقابل العمل،وقد بينت المحكمة الإدارية العليا في مصر الفرق بين المخالفة الإدارية والمخالفة المالية بقولها: "المخالفة المالية هي كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة."

ثانياً:مجالات وقوع المخالفة المالية:

مجالات المخالفات المالية مختلفة ومتنوعة يتعذر حصرها،كما يتعذر وضع تعاريف جامعة مانعة لها،ومع ذلك توجد مجالات تكثر بها المخالفات المالية،وهذه المجالات هي:

1-الإيرادات:

وتتمثل في كل مخالفة للقواعد المنظمة للإيرادات بكافة أنواعها سواء كان الأمر متعلقاً بتقدير أو ربط أو تحصيل تلك الإيرادات وسواء كانت القواعد المنظمة عامة أو خاصة.

2-المصروفات:

وتشمل كل مخالفة للقواعد المنظمة لصرف المال العام،مثل مخالفة قانون الموازنة ولوائحها أو مخالفة اللوائح المالية الخاصة بالهيئات والمؤسسات..إلخ

3-المخازن:

وفي هذا المجال تتمثل المخالفة المالية في مخالفة أحكام لائحة المخازن والمشتريات أو ما يقابلها من نصوص اللوائح بالهيئات والمؤسسات.

4- المشتريات:

مخالفة القواعد الخاصة بالمشتريات الحكومية وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية ، أو ما يقابل ذلك من نصوص في اللوائح الخاصة بالهيئات أو المؤسسات العامة ووحدات القطاع الحكومي.

5-أعمال الحسابات الجارية والختامية:

القواعد المنظمة لإعداد تلك الحسابات أو في حالة تقديم الحسابات الجارية والختامية إلى وزارة المالية أو إلى الجهاز المركزي للرقابة بصورة لا تطابق ما هو وارد بالدفاتر الحسابية المختلفة.

6-شؤون الموظفين:

وتشمل المخالفات التي تمس شؤون الموظفين من حيث التعيين ، والعلاوات ، والترقيات ، والمرتبات ، والتسويات ، والمعاشات.

تلك كانت أهم المجالات التي يكثر فيها حدوث المخالفات المالية،وليس معنى ذاك أنه لا توجد مجالات أخرى للمخالفات المالية غير تلك المشار إليها.

ويثور تساؤل عن أسباب وقوع المخالفات،وهو الأمر الذي يجب السعي لمعرفته من قبل الجهاز الإداري،حتى يتمكن من إيجاد مقترحات للحد من وقوع المخالفات.

ثالثاً:أسباب وقوع المخالفات المالية

تأكد من خلال الممارسة العلمية،أن لوقوع المخالفة المالية أسباباً نعرض أهمها:

2-الإهمال:وهو عدم تحري الدقة والانتباه في أداء واجبات الوظيفة وينتفي فيه عنصر العمد أو الخطأ الجسيم.

3-ضعف الرقابة الداخلية:

وتتمثل في عدم قيام المسؤولين على الإشراف الداخلي بالمراجعة على الوحدات الحسابية والمخزنية، ووحدات شؤون الموظفين تنفيذا لما تقضي به التعليمات واللوائح والأوامر،ويخلق بذلك عدم وجود نظم للرقابة الداخلية أحيانا،أو قصورها عن تحقيق الإشراف الفعلي.

4-الانحرافات العمدية:تتمثل في:

أ-الاختلاسات:

وهي جريمة خيانة الأمانة التي تقع من أحد الموظفين على الأموال التي في عهدته بحكم وظيفته.ومن الجانب الجنائي يعد هذا التصرف جريمة من جرائم الاختلاس.

ب-الجرائم العمدية الأخرى:

مثل جرائم الرشوة والسرقة والتزوير وغيرها من الجرائم التي تقع على المال العام أو الشروع فيها.

ج-مخالفة القواعد المالية:

وتتمثل في عدم تنفيذ،أو التراخي في تنفيذ ما تقضي به القوانين واللوائح والأوامر،أيا كان مرد هذه المخالفة وسواء كانت بسبب عدم الإلمام بالتعليمات أو الخطأ في تفسيرها،أو عدم تزويد الموظفين بها.

والسبب في المخالفات المالية انحراف النفس واستهتارها بالمال العام،أو ضعف الرقابة التي ينبغي أن تفرض حماية له،أو الأمرين معاً.

عزيزي السائق :

تمهل عند عبورك في الأماكن المأهولة بالسكان والتجمعات

(اسبوع المرور والسلامة على الطرق)